

PROVISIONAL

S/PV.3145
3 December 1992

ARABIC

مجلس الأمن



DEC 07 1992

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٧/٣٠

(الهند)

الرئيس : السيد غاريخان

السيد فورونتشوف

الأعضاء : الاتحاد الروسي

السيد أيلالاسو

إكوادور

السيد نوتردام

بلجيكا

السيد بريوسا

الرأس الأخضر

السيد ميمدغيوي

زيمبابوي

السيد لي داويو

الصين

السيد مريميه

فرنسا

السيد أريّا

فنزويلا

السيد بن جلون تويمي

المغرب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد ديفيد هثاي

وايبرلندا الشمالية

السيد هونغفان

النمسا

السيد إردوس

هونغاريّا

السيد بركنس

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هاتانو

اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الاول/ديسمبر ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد ، باسم المجلس ، بالسيد اندريه اردوس الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة لما أداه أثناء خدمته كرئيس لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وأنا واثق من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن التقدير العميق للسفير اردوس لمهارته الدبلوماسية وكياسته الصادقة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى

رئيس مجلس الأمن (S/24859)

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى

رئيس مجلس الأمن S/24868

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الأعضاء بأنني

تلقيت رسالة من ممثلة الصومال تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت ، وذلك بمقتضى الأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغلت السيدة حسن (الصومال) مقعدا على طاولة

المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرع مجلس الامن الان في النظر

في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الرسالتان المؤرختان في ٢٤ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الموجهتان من الامين العام الى رئيس مجلس الامن ، الوثيقتان (S/24859) و S/24868 . ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/24880 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية S/24867 رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة ، و S/24878 رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة ، و S/24883 ، رسالة مؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة .

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه . إذا لم اسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن هذا هو واقع الحال . نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت ، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد ميمبغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتك ، ياسيادة الرئيس ، علي توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الأول/ديسمبر . إن قدراتكم الدبلوماسية المعروفة وخبراتكم العريضة تبشران

بالخير للشهر الجاري . واستعداد المجلس لاتخاذ هذا القرار الفائت الأهمية بعد ساعات من توليكم مهام منصبكم دليل على ما تتمتعون به من مقدرة قيادية . واسمحوا لي أيضا أن أضم موتي اليكم في توجيه الشكر الى السفير اردوس ممثل هنغاريا على الطريقة القديرة والفعالة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي كان حافلا بالنشاط والعمل .

يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالي على الأسلوب الدؤوب الذي لا يزال يعالج به مسألة الصومال المساوية منذ تولى منصبه . ونحن نشعر بالامتنان بشكل خاص للسرعة والعجالة اللتين لفت بهما انتباه مجلس الأمن إلى الابعاد المساوية والخطيرة التي اتخذتها مؤخرا مشكلة الصومال . ونحن نقدر تمام التقدير الأسلوب الواضح القاطع الذي عرض به الخيارات الممكنة على المجلس . وأن وضوح أسلوبه الإبلاغي والإيمائي هو الذي مكّن المجلس من التوصل إلى قرار بشكل سريع جدا .

لقد تابع وفد بلادي بغزع متزايد المأساة الآخذة في التصاعد بين الأشقاء في الصومال . ونحن نشعر بقلق كبير لابعادها الإنسانية المروعة ، ونتفق مع الأمين العام على أننا لا يمكننا أن نسمح بهذه المعاناة التي تجل عن الوصف للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال من التضور جوعا ومن المجاعة . ومما لا يمكن قبوله بشكل خاص أن المساعدة الإنسانية متاحة ولكنها لا تصل إلى من يُنتوى إيمالها إليهم لسبب بسيط هو أنها تُخطف أو تُسرق أو يعيق إيصالها دعاة الحرب والعصابات والجماعات المسلحة . ولقد أوضحت المفاوضات المتأنية التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام خلال فترة طويلة من الوقت أن الحتميات الإنسانية للأزمة الصومالية لا يمكن الوفاء بها عن طريق الوسائل التقليدية . إن مختلف زعماء الطوائف أبدوا ، لأسباب معروفة لهم جيدا ، درجات مختلفة من اللامبالاة بمعاناة شعبهم . وقد اتسمت الجهود في المفاوضات بالتعنت وعدم التعاون ، حتى في الوقت الذي بدا فيه أن تعاوننا تحقق ، لم يكن هناك أبدا أي ضمان بأن زعماء الطوائف كانوا يسيطرون في الواقع على الأقاليم التي ادعوا السيطرة عليها .

إن هذه الاعتبارات هي التي أقنعت وفد بلادي بأن مسألة الصومال حالة فريدة في نوعها تستحق نهجا فريدا في نوعه . ومع هذا ، فإن أي حالة فريدة وأي حل فريد يتخذ يخلق بالضرورة سابقة تقاس عليها الحالات المشابهة مستقبلا . ولما كانت الحالة في الصومال هي الأولى من نوعها التي يتناولها المجلس ، من الأساس أن تُتناول على الوجه الصحيح .

إن زمبابوي ترى أن الحالة في الصومال إنسانية وسياسية على حد سواء .
والبعدان يبلغ ارتباط كل منهما بالآخر ارتباطاً لا انفصام له حداً من العقيم عنده
محاولة فصل أحدهما عن الآخر . ولذلك ، فإن هذا يعني أن الأسلوب الذي يُتناول به
أحدهما يجب أن يؤثر في الآخر .

ولذلك فإن مشاكل الصومال السياسية والإنسانية لا يمكن تناولها في إطار دولة
عضو واحدة أو مجموعة واحدة من الدول الأعضاء . إنها يجب أن تُتناول في إطار
المجتمع الدولي . وبطبيعة الحال ، في هذا العصر الجديد - عصر ما بعد الحرب
الباردة - ليس من غير المعقول أن نتوقع دولاً منفردة أو مجموعة من الدول توفر
الموارد الضرورية ، سواء البشرية أو المادية ، للمساعدة على حل تلك الأزمة
المأساوية كجزء من الجهد الدولي .

إن أي جهد لا يمكن تفسيره بأنه جهد دولي إلا إذا كانت الأمم المتحدة في
مركزه . ولذلك ، في هذا الإطار ، يرحب وفد بلادي بمشروع القرار المعروض علينا في
الوثيقة S/24880 . إن مشروع القرار هذا الذي نحن على وشك اعتماده يضع الأمين العام
للأمم المتحدة في المركز الرقابي للعملية .

وزمبابوي تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على فكرة أنه في أي عمل إنفاذ دولي
يجب على الأمم المتحدة أن تحدد المهمة ، ويجب على الأمم المتحدة أن ترمد تنفيذها
وتشرف عليه ، ويجب على الأمم المتحدة أن تقر متى يجري الوفاء بالمهمة . ويسعد وفد
بلادي أن مشروع القرار المعروض علينا يفي بهذه المتطلبات الهامة للغاية . إنه يضع
سابقة هامة لعمليات مستقبلية تحت ظروف فريدة في نوعها بنفس القدر .

ولا يسع وفد بلادي إلا أن يسجل تقديره للدول الأعضاء التي هبت للاستجابة للنداء
الإنساني اليائس من الصومال بالتبرع للأمم المتحدة سواء بموارد بشرية أو مادية
للمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية لإيصال الإغاثة الإنسانية في الصومال على نحو ناجح
فعال .

إن هذه خطوة هامة وضرورية إذا ما كان للتمالح الوطني وإعادة البناء الوطني أن يتحققا . وغني عن البيان أن شعب الصومال ، في نهاية الامر ، هو الذي يتحمل المسؤولية عن تحقيق التمالح الوطني وإعادة البناء في بلده . والمجتمع الدولي لا يمكن إلا أن يساعد في العملية .

ويحدونا الأمل أن ينتهز شعب الصومال - وبخاصة الذين يسيطرون على الأسلحة - هذه الفرصة المتاحة للقيام ببداية جديدة بالتعاون التام مع جهد الأمم المتحدة حتى تهيأ الظروف الضرورية للسلم والتمالح في أسرع وقت ممكن . وهو مدين بهذا ليس فقط للجيل الحاضر الذي يتضور جوعا ، ولكن أيضا لأجيال الصومال المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد ايالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في

البداية أن اهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . لقد أثبت في الأيام الثلاثة الأولى من هذا الشهر بما لا يدع مجالا للشك مهارتك وكفاءتك . ونحن نتمنى لك النجاح التام في أعمالك ، ونؤكد لك تعاوننا الكامل في تنفيذها .

إن الطريقة التي أدار بها السفير إردوس ، ممثل هنغاريا ، أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر تستحق تقديرنا وامتناننا جميعا .

إن اكوادور ستصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24880 ، وذلك للأسباب التالية .

أولا ، مابرج الضمير المتحضر للبشرية يشهد بأسف وحيرة كيف يموت شعب الصومال ، الذي يتضور جوعا ، موتا بطيئا ، بينما تواصل الزمر السياسية المتحاربة في البلد - التي تكون أحيانا معروفة ، وفي أحيان أخرى مجزأة الى درجة تجعلها تشكل عصابات لا قيادة لها ولا يمكن السيطرة عليها - عاقبة إيصال المساعدة الإنسانية الدولية التي توفرها مجموعات البلدان أو المنظمات الدولية .

إن مأساة شعب الصومال تظهر أمامنا كل يوم على شاشات التلفاز بوضوح صارخ . وإن التضامن والتكافل - وهما المبدأان اللذان يقوم عليهما نظامنا الدولي - لا يسمحان لنا بالبقاء مكتوفي الأيدي في وجه هذه المأساة الإنسانية ، بغض النظر عن مكانها . وتود اكوادور أن ترقى الى مستوى مسؤولياتها الأخلاقية تجاه هذه المنظمة ، وتشعر ، بوصفها أحد أعضاء مجلس الأمن ، ملزمة بالاسهام في تسوية الصراع الصومالي .

ثانيا ، لقد اتخذ مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام قرارات ترمي الى تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية الى السكان الصوماليين . وقد اتخذت خمسة قرارات ، صوتت اكوادور لصالحها جميعا . وللأسف ، لم يكن أي منها ، لا فرديا ولا جماعيا ، كافيا لحسم الأزمة ، على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها المنظمات

الإنسانية ، التي يقوم الامين العام للأمم المتحدة بتنسيقها على الوجه المطلوب ، على الرغم من الاسهامات السخية التي قدمتها كثير من البلدان ، وعلى الرغم من الاعمال البطولية التي قام بها أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال الذين تود اكوادور ان تشيد بحكوماتهم اشادة تنم عن الاحترام والامتنان .

إن التطرف السياسي لقادة الجماعات والطوائف - والتخريب المتعمد للممتلكات الخاصة والعامة - الذي تعرض له أكثر من ٨٠ في المائة من المساعدة الإنسانية ، التي يجري تحويلها الى عملة لغرض الاستيلاء على السلطة السياسية وشراء الاملحة - خلق عقبات لاتقهر على طريق ايمال المساعدة الإنسانية الى الاشخاص الذين في امس الحاجة اليها .

ومن أجل معالجة هذا الوضع ، أصبح من الضروري ، كما يقرّ الامين العام في الغقرة الاخيرة من رسالته المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/24859) ، اعادة النظر في الافتراضات والمبادئ الاساسية التي تقوم عليها جهود الأمم المتحدة في الصومال .

ثالثا ، إن الازمة الصومالية فريدة من نوعها ، الى درجة انها تتطلب نوعا جديدا من التحليل : التحليل من الوجهتين السياسية والقانونية . وقد اوضح الامين العام ذلك ببراعة فائقة في رسالتيه المؤرختين في ٢٤ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - الوشيقتان S/24859 و S/24868 - وفي تحليله الشفوي وبياناته الاضافية امام المجلس . وكما ورد في مشروع القرار ، وصلت الحالة في الصومال الى نقطة تجعلها تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

رابعا ، ان الصومال بلد دون حكومة ، ودون أية سلطة مسؤولة ، ودون مبادئ وطنية صالحة . فبينما يتقاتل عتاريق الحرب فيما بينهم ويستولون على المساعدة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي لمكاسبهم الذاتية ، يرى العالم فيضا من الصور

التلفزيونية من النساء والاطفال الذين يموتون جوعا ، والرجال يراقبون ، لا حول لهم ولا قوة ، اسرهم تموت حولهم . انهم يناشدوننا ان نتدخل بفعالية وبسرعة .

ولا يوجد في الصومال حكومة تستطيع ان تكون جهة التحاور مع الامم المتحدة لغرض الاتفاق على عملية المساعدة الانسانية . ولكن الشعب الصومالي - الذي يتمتع وحده بالسيادة على مصيره - هو الذي يحاورنا ، ونحن نستجيب لندائه .

خامسا ، سيكون للعملية التي سنعملها هدف واضح ومحدود ، وهو الترويج لتهيئة بيئة آمنة تتيح القيام بعمليات المساعدة الانسانية في الصومال . وسيؤذن للامين العام وللدول التي تقدم القوات لتسهيل تنفيذ مشروع القرار هذا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك .

وعلاوة على ذلك ، سيقوم الامين العام باشاء مكتب اتصال للعملية في الصومال وسيقدم تقارير الى مجلس الامن عندما يرى ان الهدف المتوخى قد تحقق . وسيحصل المجلس على أول تقرير في فترة اسبوعين ، وبعد ذلك سيقدم المكتب تقارير كلما اقتضت الضرورة لابقاء المجلس على علم تام بالتقدم الذي تحرزه العملية . وتحقيقا لهذه الغاية ، ربما كان من الممكن ايضا ارسال بعثات الى الصومال .

وفي رأي اكوادور ان كل ذلك يمثل اعترافا بالدور الاساسي للامم المتحدة في التحليل السياسي والفحص الدقيق ، وبأن المجلس الهيئة التي ستؤذن بالبداية وبمواصلة التنفيذ وبالنهاية . وعلاوة على ذلك ، ان القيادة الموحدة للقوات العسكرية وامرتها ستكونان خاضعتين لترتيبات بين الامين العام والدول الاعضاء المساهمة بقوات . وستعبر هذه الترتيبات عن واقع مشاركة المساهمين .

وفي هذا الصدد ، أود ان اشيد اشادة خاصة بالبلدان التي اعلنت عن استعدادها لتقديم قوات تتيح تنفيذ هذه العملية . ان المنظمات الاقليمية التي طلبت هذه العملية ، والمجتمع الدولي الذي مابرح يأمل بالقيام بها ، والشعب الصومالي الذي بحاجة ماسة اليها ، لن تنسى مطلقا مشاعر الحنان والسخاء لهذه البلدان .

لقد رأينا بالفعل أول الآثار الايجابية لهذه العملية . فحتى قبل بدايتها أعلن قائدا أقوى الطرفين المتحاربين في الصومال انهما يرحبان بالقوات المكلفة بمهمة تنفيذها .

إن القرار الذي نحن على وشك اتخاذه يمثل دون شك قرارا هاما . فهو الاستجابة التي يود مجلس الأمن ان يعطيها بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، والتي تتناسب مع الوضع المعقد والخاص السائد في الصومال . ونأمل ان مجلس الأمن ، باعتماد مشروع القرار هذا ، سيفي بمسؤولياته المحتمومة بالطريقة المواتية والفعالة . ان هذه العملية ستخفف من معاناة شعب الصومال وستهيء الظروف اللازمة للمصالحة والاعمار ، وهذا حق له وواجب عليه .

إننا نناشد قادة الاطراف والاحزاب في الصومال ان يدركوا خطورة واجباتهم وان يتعاونوا مع العملية التي نحن على وشك اعلان بدايتها وان يعملوا عقب ذلك بأكبر قدر من المسؤولية لتشجيع التمايح والاعمار في بلدهم .

ومتى اعتمد مشروع القرار هذا ، سيعود الامل الى شعب الصومال المتألم - الامل الذي يراه في هذه اللحظة من خلال اللون الازرق للامم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اكوادور على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد

الرئيس ، أود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ ديسمبر . وإنني واثق من أنه بفضل ما تتمتعون به من حنكة وموهبة وخبرة دبلوماسية ، سيستكمل مجلس الأمن بنجاح مهامه لهذا الشهر .

كما أود أن أشكر السفير اردوس ، الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة التي حظيت بتقدير واسع النطاق ، والتي بذلها عندما ترأس مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر .

لقد أشار التدهور السريع للحالة في الصومال قلقلنا عميقا في المجتمع الدولي . فقد أدت الصراعات والحروب التي طال أمدها إلى خسائر فادحة في المواد والممتلكات وفي أرواح الشعب الصومالي . وأخيرا ، تعرضت جهود الغوث الانساني إلى هجمات عنيفة متكررة وتصاب فعلا بالشلل نتيجة للتدهور الجديد للحالة في الصومال . ونتيجة لذلك ، لا يمكن للسفن التي تحمل إمدادات الإغاثة أن تصل إلى الموانئ في أمان ، ولا يمكن للبضائع التي وصلت إلى الموانئ أن تسلم في أمان . ويزداد عدد الضحايا بسرعة مذهلة . ومن ثم يشعر الوفد الصيني بقلق عميق حيال هذا الوضع .

ويتفق الوفد الصيني مع الأمين العام في تحليله للحالة في الصومال في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن . ونؤيد الجهود المبذولة للتوصل إلى سبل يمكن من خلالها تسوية الازمة الصومالية في إطار الأمم المتحدة . وآخذين في الاعتبار حالة الغرض الطويلة الأجل الناجمة عن عدم وجود حكومة حاليا في الصومال ، وبالنظر إلى تعاطفنا العميق مع الشعب الصومالي في محنته ، نؤيد طلبات معظم البلدان الافريقية وتوصيات الأمين العام ، ألا وهي أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير عاجلة وقوية واستثنائية لتسوية الازمة الصومالية . وقد لاحظنا أن مشروع القرار الذي سيموت عليه يبين ، إلى درجة ما ، توصيات الأمين العام وقلق معظم البلدان ، كما يضم بعض الآراء المعقولة التي عبرت عنها عدة وفود بما فيها الوفد الصيني ، فيما يتصل بقضايا مثل

تعزيز سيطرة الأمم المتحدة على العملية التي ستقوم بها البلدان المعنية . ولهذا ، سيقوم الوفد الصيني بالتصويت لصالح مشروع القرار . بيد أننا نرغب في أن نبرز أنه على الرغم من أن الأمين العام قد خوّل بعض السلطات ، اتخذ مشروع القرار شكلاً خوّلت بموجبه بلدان معينة السلطة لاتخاذ إجراءات عسكرية ، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً على الدور الجماعي للأمم المتحدة . ومن ثم نعرّب عن تحفظاتنا على ذلك .

فيما يتصل بالحالة في الصومال ، فإننا نرى أنه ، من وجهة النظر الطويلة الأجل ، لا يمكن إلا من خلال الحوار والمشاورات بين الأطراف المعنية أن تتحقق المصالحة الوطنية ، وأن تسوى النزاعات فعلاً وأن يحقق السلم والاستقرار الدائم في الصومال . وكما نفهم ، ووفقاً لتوصيات الأمين العام ، أن العملية العسكرية المخولة بموجب مشروع القرار إجراء استثنائي اتخذ في ضوء الحالة الغريذة السائدة في الصومال ، وهدف هذه العملية التهيئة السريعة لبيئة آمنة في فترة زمنية قصيرة للجهود الفوشية الانسانية في الصومال . ومتى تهيأت هذه البيئة ، ينبغي وقف العملية العسكرية . وفي نفس الوقت ، نرى أن مجلس الأمن والأمين العام ينبغي أن يخولا اتخاذ قرارات فيما يتصل بالسيطرة على هذه العملية ومدتها .

يتعاطف الوفد الصيني تعاطفاً عميقاً مع الشعب الصومالي في معاناته المهولة . ونأمل أن تتعاون كل الأطراف المعنية في الصومال مع الأمم المتحدة ووكالات الفوث الانساني الدولية ، وأن توقف إطلاق النار فوراً وأن تعيد النظام والقانون لضمان التنفيذ السلس لمساعي الإغاثة وتخفيف معاناة الشعب الصومالي . وعلاوة على ذلك ، يحدونا وطيد الأمل في أن تضع مختلف الأحزاب الصومالية مصلحة الشعب الصومالي والسلم والأمن الاقليميين قبل كل شيء في أذهانها وأن تجد حلولاً سلمية من خلال الحوار والمشاورات وأن تحقق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار في وقت مبكر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على كلماته

الريقة الموجهة إلي .

السيد بريهوسا (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

السيد الرئيس ، إنه لمصدر ارتياح كبير لوفد الرأس الأخضر أن يرى الهند تتراش عمل مجلس الأمن لشهر كانون الاول/ديسمبر . وإنني واثق من أنه تحت قيادتكم الماهرة والخبرة سنتمكن من القيام بنجاح بعدد كبير من المهام المعقدة المعروضة علينا .

وأود أيضا ، سيدي ، أن أنقل إلى ملفكم ، السفير اردوس ممثل هنغاريا ، تقدير وفدي وامتنانه الكبير للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمالنا في الشهر الماضي .

ما فتئ الرأس الأخضر يعتبر أن الصراع الوطني في الصومال قد وصل إلى درجة من التدمير تفاهي أحرس الصراعات الدولية ، مما يقتضي إجراء حاسما وفعالا من جانب المجتمع الدولي بغية إنهاء المأساة التي تحيق بالشعب الصومالي .

وفي هذا الصدد ، أيدنا كل جهود الأمم المتحدة لتحقيق تعاون مختلف الطوائف الصومالية من أجل تنفيذ خطة ملم تهدف إلى تحقيق وقد لإطلاق النار ووضع حد للأعمال العدائية وتوفير المساعدة الانسانية للسكان وتهيئة ظروف تففي إلى تسوية سياسية اللازمة في البلد ، كما تففي إلى إعادة التعمير الوطني .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، لا يسعنا إلا أن نعترف بأننا قد بلغنا الآن حالة ينحو فيها قانون الفاب إلى التقلب على الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي . إن ما يحدث في الصومال تهديد لبقاء المجتمع الصومالي ذاته . ولكنه في نفس الوقت يمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه إحلال نظام دولي جديد على كوكبنا ، تفضلع فيه الأمم المتحدة بدور له أهمية جوهرية .

وعلاوة على ذلك ، لا يساورنا أي شك في أن الصراع الوطني يكتسي بعدا شاميا - بعدا دوليا - نظرا لأنه يعرض للخطر استقرار وأمن المنطقة بأسرها ، بسبب عواقبه على الدول المجاورة .

ولهذا ، يوافق بلدي بالكامل على تقييم الأمين العام - الذي نقدر جهوده عظيم التقدير - بأن الحالة في المومال قد أصبحت لا تطاق ، لأن الظروف الراهنة لا تسمح بالتنفيذ الفعال لعملية صون السلم ، مما يقتضي اتخاذ إجراء قوي من جانب المجتمع الدولي لاستعادة النظام ، ونزع سلاح مشيري الحرب وتأمين وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان . ومتشكك هذه العملية خطوة بالغة الأهمية وعاجلة لازمة لحل المشكلة المومالية إذا كنا نرغب في المساعدة على تهيئة المناخ المؤاتي الذي سيتمكن فيه الشعب المومالي من البدء في حل مشاكله السياسية وإصلاح اقتصاد بلده .

ينيط ميشاق الأمم المتحدة بهذا المجلس المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين . واننا نرى ان المجلس قد نجح في السنوات القليلة الماضية في التصرف على نحو سليم وفعال من أجل الاضطلاع بكل مسؤولياته في مجال الأمن الدولي . ونتيجة لذلك تضع كل شعوب العالم آمالها في الأمم المتحدة وبوجه خاص في هذا المجلس الذي يُنظر إليه الآن أكثر من أي وقت مضى بوصفه قيما على السلم والشرعية الدولية والسلامة الإقليمية للدول .

وهذه الثقة المتجددة يجب أن تعزز إذا ما أردنا أن نصون مصداقية المجلس والأمم المتحدة . ومن ثم ، لا بد لنا أن نتحلى بسعة الخيال والعزم لكي نضمن احترام وتنفيذ جميع القرارات التي يتخذها هذا المجلس . وتوفر لنا الحالة في الصومال فرصة ذهبية لاثبات عزمنا ، وهذا ، علاوة على أنه سيساعد على حسم الحالة المروعة التي يجد الشعب الصومالي نفسه فيها ، من شأنه أن يسهم في اعطاء زخم جديد لأنشطة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين .

لهذا السبب ، سيموت بلدي تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا الآن . وأغتتم هذه المناسبة لكي أعرب أمام المجلس عن امتنان حكومتي لكل الدول التي عرضت بسخاء المشاركة بقوات عسكرية كبيرة في العملية المخطط لها في مشروع القرار المعروض على المجلس .

ونحن نأمل أن تتخذ جميع الأطراف والحركات والجماعات في الصومال ، كما ينص على ذلك مشروع القرار ، كل التدابير اللازمة لتسهيل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الانسانية لتقديم المساعدة الانسانية العاجلة الى السكان المتضررين في الصومال .

هذا اضافة الى أننا نتوقع من هذه الأطراف أن تتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة العاملين في عملية تقديم المساعدة الانسانية .

وأود أن أبرز مرة أخرى دور المنظمات الانسانية الدولية ، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي هبت لتقديم المساعدة الى السكان المتضررين . وان حكومتي تعتبر هذا العمل الانساني قيما للغاية .

من أجل إحلال السلم والأمن بشكل دائم في الصومال ، لا بد للعمل الدولي وخاصة العمل الذي يقوم به هذا المجلس أن يكون قادرا على معالجة أسباب الصراع والقضاء عليها . وفي هذا الصدد ، وبينما نعترف بالمسؤولية الأساسية للشعب الصومالي عن تحقيق المصالحة الوطنية وتعمير بلده ، نود أن نعرب من جديد عن تشجيعنا القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاص في هذا الاتجاه بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية .

في الختام ، أود أن أعرب عن امتنان وفد الرأس الأخضر لهذا المجلس لأخذه في الاعتبار الاقتراح الهام الذي طرحه في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة رئيس جمهورية السنغال ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، صاحب الفخامة السيد عبده ضيوف بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالصومال تحت رعاية الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الرأس الأخضر على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أتوجه اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر . مما يشجع وفدي أن يعرف أن رئيسا قديرا وحكيما سيدير أعمالنا خلال الشهر الأخير لعضويتنا في المجلس . وأود أيضا أن أشكر صلفكم ، السفير اردوس على الطريقة التي أدار بها عملنا خلال شهر صعب ومزدحم بالعمل .

من المحزن أننا اعتدنا لأشهر طويلة عديدة على تلقي أنباء مفاجئة من الصومال . إلا أن هذه المأساة وصلت حدا لا يطاق بحيث أصبح من الواضح أنه بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لا تزال المجاعة والفقر المدقع سائدين في ذلك البلد . ذلك لأن أسياد الحرب ورجال العصابات والتجار الجشعين يمنعون في الواقع وصول المساعدات الإنسانية الى أولئك الذين يحتاجون إليها . وبالرغم من تفاني العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصبر الذي تحلى به ممثلو الأمم المتحدة ، أصبح هذا السلوك الشاذ وغير المسؤول عقبة يصعب التغلب عليها . وقد استمر ذلك لفترة طويلة جدا . وان ما يتعرض للخطر الآن هو بقاء الشعب الصومالي ذاته .

ووفدي الذي كان ينتظر منذ عدة أسابيع أن يأذن له الأمين العام بالمشاركة في عملية الأمم المتحدة في الصومال يمكنه أن يلاحظ أن النهج الذي التمسه المجتمع الدولي حتى الآن وبوجه خاص مجلسنا قد أثبت عدم فعاليته . وفي هذا الصدد ، تشاطر بلجيكا النتيجة التي توصل إليها الأمين العام .

من ثم ، يتعين علينا أن نبدأ بداية جديدة للتصدي للتحديات الانسانية في الصومال آخذين في الاعتبار الحالة الشاذة السائدة هناك : فلا توجد في الصومال حكومة ولا سلطة وهي بلد يسيطر عليه رجال العصابات وقطاع الطرق . وقد قدم الأمين العام بعض الاقتراحات المبدعة الى المجلس في مشروع القرار المعروض علينا ، وتود بلجيكا أن تسجل موافقتها على هذه الاقتراحات .

وبطبيعة الحال ، كانت بلجيكا تحبذ أن تكون هذه عملية محضة للأمم المتحدة كما ورد في الخيار الخامس المقترح من قبل الأمين العام في رسالته الموجهة الى المجلس (S/24868) . إلا أن بلجيكا ، في ضوء الحجج التي قدمها الأمين العام ، يمكنها أن توافق على الخيار الرابع ، وهو القيام بعملية إنفاذ من قبل مجموعة من الدول الاعضاء يخولها مجلس الأمن بأن تفعل ذلك . ويسعدنا بصفة خاصة أن نتفق مع هذا الخيار حيث أننا نجد في مشروع القرار عددا من العناصر التي نهتم بها اهتماما خاصا والتي تقلل بشكل كبير الفرق بين الخيارين اللذين أشرت إليهما للتو .

أولا ، من الواضح أن هدف العملية انساني : ففي المدى القصير ، يتمثل هدفها في ضمان توزيع المساعدة بسلامة وبشكل فعال ، وفي المدى الاطول تحقيق المصالحة الوطنية واعادة التعمير في الصومال . وتحقيقا لذلك ، يجب توفير الوسائل الضرورية التي ينبغي أن تتناسب مع الاهداف التي حددتها منظمتنا بنفسها . ولا بد أيضا من منح وقت كاف للعملية لتحقيق هذه الاهداف .

ثانيا ، يوضح مشروع القرار بجلاء أن العملية في الصومال ستتم تحت القيادة السياسية للأمم المتحدة . وان الآلية التي ستقام للتنسيق بين الدول المشاركة في العملية والأمين العام ، وسلطات اتخاذ القرار الممنوحة الى المجلس فيما يتعلق بمدة العملية تمثل ، في رأي وفدي ، عناصر أساسية في مشروع القرار هذا .

لهذه الاسباب ، ستموت بلجيكا تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا وتأمل أملا وطيدا في أن تتمكن أخيرا العملية الجديدة التي سيبدأها المجلس اليوم من وضع حد لمعاناة الشعب الصومالي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أرحب بكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس وأن أعرب أيضا عن امتناننا لسفلكم السفير اردوس ، ممثل هنغاريا للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس التي اتسمت بالتعقيد في الشهر الماضي .

يود وفد روسيا أن يدلي بالبيان التالي قبل اعتماد مشروع القرار .

إن الاتحاد الروسي علم مع القلق العميق بالتفاقم المتزايد للآزمة في الصومال وبالعقبات التي تحول دون تسويتها ودون تقديم المساعدة الإنسانية التي تمس إليها حاجة السكان الذين يتضورون جوعاً . إن الحالة في الصومال حالة فوضى كاملة محفوفة بخطر حقيقي لتفكك البلد . إن الملايين من الصوماليين على شفا الموت جوعاً . والأطفال هم الأشد تضرراً بالكارثة . ووفقاً لبعض المصادر هناك خطر من أنه بنهاية هذا العام على أقصى تقدير لن يبقى في الصومال طفل واحد تحت سن الخامسة .

وللأسف فإن الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي فشلت حتى الآن في تحقيق النتائج المطلوبة . إن مساعدة الطوارئ الدولية المقدمة للبلد تنهبا عصابات قطاع الطرق لدرجة أنه من الناحية العملية لا يمل أي منها إلى السكان الجوعى . وإن سلامة موظفي المنظمات الإنسانية تتعرض لخطر فعلي . ومن الواضح أنه ، في ظل هذه الظروف ، من الضروري اتخاذ خطوات إضافية عاجلة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه . وكما أكد الأمين العام بشكل صائب في رسالته المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ :

"ليس لدى مجلس الأمن الآن بديل عن اتخاذ قرار باعتماد تدابير أقوى

لتأمين العمليات الإنسانية في الصومال" (S/24868 ، ص ٤)

والاتحاد الروسي مقتنع بأنه في المرحلة الحالية يتطلب حل الآزمة استخدام قوات دولية مسلحة تحت إشراف مجلس الأمن لضمان إيصال وحراسة المساعدة الإنسانية وتوزيعها على سكان البلاد الذين يتضورون جوعاً .

إن الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي بوضع حد للمأساة الإنسانية في ذلك البلد ينبغي جعله أكثر فعالية عن طريق عمل موحد تحقيقاً لذلك الهدف . وهذا هو هدف طلب مجلس الأمن إلى جميع الدول ، وخاصة الدول الواقعة في المنطقة ، أن تقدم الدعم اللازم للإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بالصومال ، بما في ذلك مشروع القرار الذي نوهك على اعتماده اليوم .

والاتحاد الروسي من جانبه على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة وجميع الدول وكذلك ، كجزء من الجهود الإقليمية ، لتحقيق تسوية عاجلة للحالة المساوية في الصومال لاستعادة السلم والاستقرار والقانون والنظام هناك ، من أجل تهيئة الظروف الضرورية لضمان الإيصال غير المعاق للمساعدة الإنسانية وتحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية في ذلك البلد .

لذلك سيموت الاتحاد الروسي مؤيذا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24880 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد الروسي على

العبارات الرقيقة التي وجهها لي .

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/24880 .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرام الأخضر ، زيمبابوي ،

الصين ، فنزويلا ، فرنسا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ،

الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . ومن ثم

يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٧٩٤ (١٩٩٣) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في التكلم بعد التصويت .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي

سرورنا العظيم أن نتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني الوفد الفرنسي بمناسبة

توليكم منصبكم ، وأن نشكر سفير هنغاريا على الطريقة التي أدار بها مداوات المجلس

في الشهر الماضي .

إن الحالة في الصومال ما فتئت مستمرة في التدهور في الأيام الأخيرة على

الرغم من جهود المجتمع الدولي وخاصة جهود الأمم المتحدة لتقديم الفوث لشعب ذلك

البلد . إذ بسبب انعدام الأمن الناشئ عن استمرار المواجهات بين الفصائل الصومالية

وأعمال العنف التي يرتكبها عدد كبير من المجموعات المسلحة لا يصل إلا القليل جدا من المساعدة الانسانية الى هؤلاء الذين تمس حاجتهم اليها ، وعدد الضحايا يزداد بشكل مستمر . إن المجتمع الدولي قدم مساعدة انسانية كبيرة للصومال ولم تدخر فرنسا وسعا سواء في تقديم مساعدة غذائية كبيرة أو انشاء جسر جوي يومي .

وللأسف فإن هذه التعبئة ليست كافية . إن التدابير التي سبق أن اتخذها مجلس الامن لتمكين إيصال المساعدة الدولية لم تسفر عن تحقيق ذلك الهدف . وفيما يتعلق بوجه خاص بعملية الامم المتحدة في الصومال فإن وحداتها لم يتم وزعها في أغلب المناطق المطلوب تواجدها فيها ، بسبب عدم تعاون الاطراف الصومالية . وموظفو العملية ، الذين نود أن نحییهم ، يواجهون في المناطق الموزوعين فيها صعوبات كبيرة في تنفيذ مهمتهم .

وفي مواجهة الحالة الفظيعة السائدة في الصومال ينبغي أن يكون رد المجتمع الدولي قويا . وفي هذا الصدد تعرب حكومة فرنسا عن تقديرها للامين العام على الرسالة التي وجهها الى أعضاء مجلس الامن والمبادئ التوجيهية التي اقترحها . كما نرحب بعرض حكومة الولايات المتحدة الذي سيمكن من تنفيذ عملية دولية واسعة النطاق لتهيئة الظروف بشكل دائم لإيصال المساعدة الانسانية دون عائق .

وباتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) ، على أساس تقرير الامين العام الذي يتوخى العمل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، دلى مجلس الامن على عزمه على وضع نهاية لمعاناة الصوماليين . ونرى أن هذا القرار ، الذي تم التوصل اليه بعد دراسة متأنية ، يكتسي أهمية كبيرة . وان هذا الالتزام بالنسبة لنا ، جزء من مبدأ امكانية الوصول الى الضحايا وحق التدخل الانساني اللذين أكد عليهما بلدي كثيرا جدا ففي الاعوام الاخيرة . لذلك قرر رئيس الجمهورية الفرنسية أن تقدم فرنسا مساهمة كبيرة في هذه العملية .

إن العملية التي ستبدأ حالا بمساعدة عدد من الدول الاعضاء ستنفذ بالاتصال الوثيق مع الامم المتحدة باعتبارها بوضوح جزءا من عمل المنظمة في المجال الانساني والسياسي .

والدور الذي سيؤول للأمين العام خلال العملية الحالية دور أساسي فيما يتعلق بانشائها ومتابعتها وتنفيذها عن طريق عملية الأمم المتحدة في الصومال - التي ستتولاها في نهاية المطاف . كذلك يسرنا أن القرار ينص على تقديم تقارير دورية الى مجلس الأمن ليس فحسب من جانب الأمين العام بل أيضا من جانب لجنة مخصصة مشكلة من بعض أعضاء المجلس .

ولن يبعث على دهشة أحد اذا قرر المجلس في هذه المرحلة ، في مواجهة الحالة التي لم يسبق لها مثيل السائدة في الصومال ، أن يتبنى اسلوبا يختلف عن الاسلوب المعتاد لعمليات حفظ السلام . وبهذا القرار تبدي الأمم المتحدة قدرتها على التكيف في مواجهة التحديات الجديدة ، وهي تتصرف بما يتسق مباشرة مع المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" .

ويحدونا الأمل أن الأطراف الصومالية وجميع من يحملون السلاح في الصومال سيأخذون علما ، كما ينبغي ، بعزم المجتمع الدولي وسيختارون التعاون لضمان تحقيق الهدف الانساني من اجرائنا دون اللجوء الى القوة . ومع ذلك من الممكن دائما أن يستلزم الأمر استخدام القوة ، ولهذا السبب فإن القرار يشير الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

أخيرا ، بالإضافة إلى تدخل الأمم المتحدة وعملها الإنساني ، تناشد فرنسا المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة دول المنطقة والدول الأفريقية ، أن تعمل معا لتحقيق تسوية سياسية في الصومال ، وإعادة إنشاء دولة ، مما يتطلب تصالحا وطنيا . وستعاون فرنسا بشأن أية مبادرة في هذا السياق . وفرنسا تتوقع من الأمم المتحدة الجراءة وسعة الخيال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ضخامة الكارثة الإنسانية في الصومال تستعصي على الوصف وعلى الخيال . وكما أشار الأمين العام في مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، فقد حان الوقت لاتخاذ خطوات صارمة إلى الامام . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح إزاء الاحباط المستمر للجهود التي يبذلها لتوفير الإغاثة للسكان الجائعين في الصومال على يد الفصائل المسلحة والمعصابات المفيرة . ولا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي ، يشاهد الامدادات الإنسانية وهي تُنهب ، والطائرات والسفن التي تتولى إحضار امدادات الإغاثة وهي تُهاجم ، وموظفي الأمم المتحدة والمحافظين على السلام وهم تحت التهديد .

ومجلس الأمن ، إذ يشاطر الأمين العام تقييمه للحالة في الصومال بأنها لا يمكن تحملها وأنه أصبح من الضروري استعراض الافتراضات والمبادئ الأساسية لجهود الأمم المتحدة في الصومال ، يتخذ الآن نهجا أكثر تصميمًا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . والمجلس ، إذ يفعل ذلك ، إنما يتحمل مسؤوليته تجاه السكان المنكوبين في الصومال ويلبي مطلبهم بشأن التضامن الدولي . وهذه الخطوة الجديدة الجريئة تشكل أيضا تطورا آخر في الخطوات التي اتخذها المجلس مؤخرا بقراراته ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٨ (١٩٩١) و ٧٧٠ (١٩٩٣) .

في ٣ نيسان/ابريل ، وفي إحدى المناسبات الاولى التي تكلمت فيها في هذا المجلس ، ذكرت الدروس التي يمكن استخلاصها من صراع الخليج واستجابة الأمم المتحدة

له . وكان أحد الاقتراحات هو أن نمنع النظر في "التفاصيل الدقيقة" الممكنة لعمل الإنفاذ تحت إشراف الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث بشكل منتظم على الإطلاق ، فإن قرار اليوم يقدم بطريقة عملية عددا من العناصر الهامة . وأشير هنا بصفة خاصة إلى الأحكام المتعلقة بدور الأمين العام في استخدام كل الأساليب الضرورية وفي اتخاذ الترتيبات الضرورية للقيادة الموحدة للقوات المشتركة والرقابة الموحدة عليها ، كما أُشير إلى إنشاء لجنة مخصصة تابعة للمجلس ، وتعيين موظفي اتصال ، وتحسين متطلبات وضع التقارير . وقد قطعنا شوطا طويلا في هذا الشأن منذ ذلك الحين . وهناك درس آخر ذكرته حينذاك ، وهو تعزيز الدور الوقائي للأمم المتحدة ، ولم يترجم الترجمة الكافية إلى عمل حتى الآن . ولا يزال هناك الكثير مما يجب تنفيذه في هذا المضمار .

ختاما ، أود أن أجري مقارنة بديهية . لقد أعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك عن قلقه من أن تركيز اهتمام المجلس على مشاكل يوغوسلافيا :

"سيكون على حساب قدرة المنظمة على المساعدة في حل منازعات تتسم بنفس القدر من القسوة والخطورة في أماكن أخرى ، مثلا في الصومال" .
(S/24333 ، الفقرة ١٣)

إننا نتصدى اليوم للصراع في الصومال بطريقة حاسمة . ويدل عملنا بوضوح على أنه يمكننا أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة والموارد المطلوبة لمعالجة الكوارث الإنسانية ولتلبية الحاجة إلى التوصيل السريع الأمن للمساعدات الإنسانية . ولا تزال هذه الحاجة قائمة ، بل وتتعاضد بالفعل ، في البوسنة والهرسك . وأملنا وطيد في أن تُلبى بفاعلية كذلك في وقت قريب .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة هذا المجلس ، وأن أشكر سلفكم ، السفير اردوس ، على العمل الضخم الذي أنجزه في الشهر الماضي .

لقد تابع العالم بأسى المأساة الإنسانية الفظيعة في الصومال التي تتهدد أرواح ملايين البشر ، والتي هرب فيها من البلد أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ . إن الناس يموتون جوعاً بأعداد رهيبة كل يوم ، وفي كثير من الأحيان على مقربة من إمدادات الأغذية والمعونة الإنسانية .

والمشكلة في الصومال ليست مشكلة نقص سقاء المجتمع الدولي في تقديم الإغاثة الإنسانية . فقد خصت المجموعة الأوروبية أكثر من ٢٠٠ ألف طن من المساعدات الغذائية للصومال في العام الحالي قيمتها ٥٦ مليون وحدة نقد أوروبية ، كما أسهمت بمساعدة غير غذائية قيمتها ٢٨ مليون وحدة نقد أوروبية . وبهذا تكون المجموعة الأوروبية قد أسهمت للصومال بقدر أكبر بكثير من إسهام أية جهة مانحة أخرى ، وهذا لا يدخل في الحسبان الكميات الكبيرة من المساعدات الإضافية التي قدمتها دولها الأعضاء . وقد تعهدت المملكة المتحدة الآن بمساعدات إنسانية للصومال قيمتها ٢٧ مليون جنيه استرليني .

ولكن المشكلة هي نقص الأمن داخل الصومال مما يحول دون وصول الغذاء إلى من يتضورون جوعاً . وفي الأسبوع الماضي فقط ، قصفت إحدى الكتائب المحلية سفينة تملكها بريطانيا تحمل ١٠ آلاف طن من المساعدات الغذائية عندما حاولت دخول ميناء مقديشيو ، واضطرت نتيجة ذلك إلى العودة إلى ممباسا ، بقذيفة لم تنفجر مودعة وسط شحنتها الغذائية . ويذكر الأمين العام في رسالته المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/24859) زيادة حوادث اختطاف سيارات المساعدة ، ونهب المخازن ، واحتجاز موظفي الإغاثة الأجانب . ويقول إن نهب الإمدادات الإنسانية أصبح أساس اقتصاد صومالي ليس له وجود بدونه . وحدث هذا السلوك جنبا إلى جنب مع مجاعة عدة آلاف من البشر أمر لا يمكن احتماله .

وبالتالي يصبح الغذاء والأمن مرتبطين ارتباطاً لا فم له في الحالة الراهنة في الصومال . وزيادة الأمن هي سبيل المعالجة الفعالة اللازمة الإنسانية . وقد حاول هذا المجلس منذ بداية العام الحالي أن يفعل ذلك . وتشهد خمسة قرارات لمجلس الأمن

على هذه الجهود . ولكن علينا أن نقبل أننا لم ننجح حتى الآن ، وأننا قد وصلنا الآن إلى نقطة تحول ، وأن هناك حاجة إلى نهج جديد تماما . ونحن نتفق مع الأمين العام في تحليله اتفاقا كاملا ، حيث أنه يجب اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق لتهيئة بيئة آمنة لتوزيع الإغاثة الإنسانية . ونرى أننا ، بعد أن حاولنا كل شيء آخر خلال العام الماضي ، ليس أمامنا خيار آخر إذا كان لنا أن نطعم من يتضورون جوعا في الصومال . ونحن نرحب ترحيبا حارا بسخاء حكومة الولايات المتحدة ، التي عرضت أن توفر الموارد الضخمة لتحقيق ذلك الهدف .

والشغل الأعم يجب أن ينصب على الصوماليين الذين يتعرضون للخطر الأكبر في وسط وجنوبي البلد . ونحن نشفي على جهود وشجاعة موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، الذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة . وسيكون من الأساسي أن تتصدى الأمم المتحدة والقيادة الموحدة بفعالية وقوة للعناصر التي تعرقل حتى الآن جهود الأمم المتحدة للإغاثة . ومع ذلك ، يجب ألا نغفل أجزاء البلد التي لم تتأثر بنفس القدر بالنهب والغرض ، إلا أن الحاجة فيها إلى المساعدة الدولية لا تزال فعلية تماما . وهي تتطلب أيضا الاهتمام والعون الدائمين من جانب المجتمع الدولي . ونعلق الأهمية على الولاية المستمرة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بالعمل في المناطق التي تسمح ظروفها الأمنية بذلك والتي توافق فيها الأطراف على ذلك .

والقرار الذي اتخذناه الآن يشجع أيضا الأمين العام وممثلوه الخاص على مواصلة جهودهما بغية تحقيق مصالح سياسية في الصومال ومساعدة شعب الصومال على إعادة بناء الإدارة المدنية لبلده . ولا نزال نرى حكمة في الاستراتيجية التي رسمها الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ، فقد ركز فيه على إعادة إنشاء مجتمع الصومال على الصعيدين المحلي والإقليمي بغية وضع إطار سليم للمصالحة وإعادة التمهيد الوطنيين .

ومؤتمر الأمم المتحدة للمانحين للإغاثة يبدأ اليوم في أديس أبابا . ومن المهم أن توجه رسالة إلى ممثلي الصومال الذين يحضرون ذلك المؤتمر بأن المجتمع الدولي لا يريد التدخل في الشؤون الداخلية لبلدهم ، ولكنه لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي ويسمح لازمة إنسانية بهذه الضخامة أن تستمر . هذه مجموعة فريدة من الظروف تتطلب تدابير خاصة .

وإيجازا ، فإننا ندعم بقوة وسنواصل دعم الجهود المبذولة لتحسين الأمن ، والتحضير لإيصال إمدادات الإغاثة ، وتعزيز تنسيق عمليات الإغاثة ، ومعالجة الأسباب السياسية الكامنة وراء المأساة الإنسانية في الصومال . والقرار الذي اتخذ الآن يمثل ، في رأي وفد بلدي ، خطوة جوهرية صوب تحقيق هذه الأهداف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بركني (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود باسم وفدي أن أهنئكم بياسادة الرئيس على توليكم رئاسة المجلس

لشهر كانون الاول/ديسمبر . وستحظون بتعاوننا الكامل خلال هذه الفترة .

كما أتوجه بالشكر إلى السفير اردوس لقيادته الحكيمة جدا للمجلس خلال شهر

تشرين الثاني/نوفمبر ولحجم العمل الذي تم إنجازه في تلك الاثناء .

إن تصويت الولايات المتحدة المؤيد لمشروع القرار المطروح علينا يعبر عن

التزامنا بحل المسألة الإنسانية في الصومال - أزمة ذات أبعاد هائلة يكاد يعجز عنها

الوصف . إن التدابير التي أذن القرار باتخاذها والتي أيدتها حكومة بلدي لها هدف

واحد هو تهيئة بيئة آمنة تتيح تسليم المساعدة الإنسانية الفورية إلى الشعب

الصومالي في المناطق ذات الحاجة الماسة . وفي الوقت الذي يأذن القرار فيه

باستخدام "كل الوسائل اللازمة" ، (S/24880 ، الفقرة ١٠) ، ينبغي أن تكون نقطة

واحدة واضحة : إن رسالتنا رسالة سلمية أساسا ، ولن نؤيد استخدام القوة إلا إذا

قررنا أنها ضرورية لتحقيق هدفنا ، وإلا عندما نتبين ضرورتها هذه .

إن المجتمع الدولي ، إذ يبادر إلى الاستجابة للأحداث المفجعة في الصومال ،

يتخذ أيضا خطوة هامة صوب وضع استراتيجية يواجه بها ما يحمله عالم ما بعد الحرب

الباردة في طياته من فوضى وصراعات . وهذه الخطوة يجب أن يستتبعها تعاون أعضاء

المجتمع الدولي بمستويات لم يسبق لها مثيل استجابة للحاجة الإنسانية الملحة

ولمقتضيات حفظ السلام ، ولو استوجب تحقيق هذا الهدف استخدام القوات العسكرية لكل

بلد من بلداننا . وسيتعين أن يقوم هذا التعاون على أساس بحث كل حالة على حدة ،

نظرا لعمق نظام ما بعد الحرب الباردة .

وهذه الخطوة ستتبع أيضا دعما لا لبس فيه للأمم المتحدة من أجل تمكينها من مواجهة التحديات المحدقة بالسلم والاستقرار الدوليين .

والولايات المتحدة لا تسعى إلى تحقيق هدف آخر من وراء عرضها الاسهام في الجهد الذي أذن به هذا القرار . فقواتنا العسكرية لن تبقى بعد وزعها في الصومال أكثر مما يقتضيه الامر . ونحن نتطلع إلى الانتقال المبكر لقوة فعالة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة . وكلما أسرعت القوات العسكرية الخارجية بتهيئة بيئة آمنة ، اقترب الوقت الذي يستطيع فيه الشعب الصومالي أن يعيد بناء مجتمعه . إن التدخل العسكري ليس بديلا للمصالحة السياسية ، وتلك المهمة منوطة على نحو وظيفي ببناء الصومال .

إن الأمين العام للأمم المتحدة ، وهنري وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في الصومال ، وممثل الأمم المتحدة الخاص للصومال السفير عصمت كتاني - الذي يجتمع الآن في أديس أبابا مع الممثلين الصوماليين - ما برحوا يعملون بتفان صادق لتوفير المساعدة الفورية لمن يحتاجون إليها . وقد تصدرت وكالات الإغاثة الدولية وعديد من المنظمات الطوعية الخاصة جهدا ذا طابع دولي حقا يستهدف مساعدة سكان بلد مزقه العنف أهلاء . ونحن نشيد بهذه الوكالات والمنظمات كلها جمعا . ونريد أن نكون إلى جانبها شركاء في جهد إنساني .

إن المهمة المطروحة على المجتمع العالمي مهمة شاذة للهم . وتقدير المساعدة الفورية يجب أن تعقبه عن كثب إعادة التأهيل والتعمير . ويلزم أن يكون المجتمع الدولي سخيا بمساهماته - العسكرية واللوجستية والمالية - في هذا المسعى الانساني العظيم .

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد يقدمان المشورة أو المساعدة إلى الصوماليين عندما يعكفون على تضييد الجراح التي خلفتها سنوات من الصراع المريع . لكن الشعب الصومالي هو المنوط به أن يقرر مصيره بنفسه . والبيئة الآمنة التي سنها - وهذا المسعى يجب أن ينجح - متيح للصوماليين أن يبتكروا صيغتهم الخاصة للمصالحة .

وإن المجلس ، بمبادرته اليوم إلى توفير بيئة آمنة تتيح تسليم المساعدة الإنسانية الفوشية للشعب الصومالي ، قد اتخذ مرة أخرى خطوة جوهرية لإعادة إحلال السلم والامن الدوليين . وما زال من المتعين على الشعب الصومالي أن يفعل الكثير بمساعدة من وكالات عديدة . وأوضح المستفيدين من المساعدة هم الضحايا الأبرياء للغرض والمجاعة . وعلاوة على ذلك ، يعزز هذا القرار الشجاع الذي اتخذته مجلس الأمن الأمم المتحدة ويؤكد ما تقوم عليه من مثل عليا .

إن المجتمع الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة يواجه بالفعل مشاكل بينة الاختلاف عن التهديد الذي كان محققا بنا خلال السنوات الخمس والأربعين الماضية . ولا يمكن أن يوجد لهذه المشاكل حل بسيط .

ولكن في حالة الصومال ، وفي حالات أخرى نشق أننا سنواجهها مستقبلا ، من المهم أن نبعث بهذه الرسالة الواضحة التي لا غموض فيها : إن المجتمع الدولي قد عقد العزم على القيام بعمل حاسم بخصوص مشاكل حفظ السلام التي تهدد الاستقرار الدولي ، وسيفعل ذلك .

إن عالم ما بعد الحرب الباردة يدخر لنا على الأرجح حالات أخرى مماثلة للحالة في الصومال . وسيلتمس العالم لها حولا لن تستطيع أن تجدها سوى بلدان متآزرة تقودها الأمم المتحدة . وبوسعكم أن تعتمدوا في هذه المساعي على تأييد الولايات المتحدة . ويجب أن نكون مستعدين لأن نبادر معا إلى حل التحديات الأخلاقية والإنسانية الكبرى التي تنتظرنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أريّا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : من دواعي سروري

الخاص أن أراكم يا سيادة الرئيس تتراأسون المجلس هذا الشهر الذي يصادف الشهر الأخير في عضوية أمتكم العظيمة الحالية لمجلس الأمن الذي تمثلون فيه بلدكم ببراعة وحساسية نقدرهما ونحترمهما .

ويسرنا أيضا أن نشترك في الإعراب عن التقدير للسفير اندريه اردوس ممثل
هنگاريا الذي قادنا بفعالية وحنكة خلال برنامج عملنا الذي كان معقدا وحافلا في
تشرين الثاني/نوفمبر .

وبغضل التقرير الموضوعي للأمين العام بطرس بطرس غالي ، الذي حدد تحديدا
دقيقا وواضحا ومسؤولا سبل ووسائل مواجهة المأساة القائمة في الصومال ، تسنى لمجلس
الامن اليوم أن يتخذ قرارا تاريخيا عقب تقديم هذا التقرير بثلاثة أيام فقط .
إن القرار الذي اتخذناه توا محاولة للاستجابة لحالة طوارئ إنسانية
استثنائية بتدابير استثنائية بنفس القدر . لقد اتخذ مجلس الامن هذا العام خمسة
قرارات في جهد يرمي إلى التوفير التدريجي لحلول تفاوضية للصراع المدني الصومالي ،
وإلى ضمان أن تحظى الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال بما تستحقه من اهتمام .
ولكن بالرغم من جهود الوساطة التي بذلت للتوصل إلى وقف لإطلاق النار ،
وبالرغم من فرض حظر على توريد الأسلحة والمعدات العسكرية ، وبالرغم من عملية الجسر
الجوي التي نفذتها الأمم المتحدة ، ومن الأنشطة الإنسانية التي اضطلعت بها الهيئات
الحكومية الدولية المأذون لها ، ومن الجهود النبيلة التي بذلها عدد كبير من
المنظمات غير الحكومية ، وبالرغم من الجهود السياسية للمنظمات الإقليمية ، فإن
الحالة قد تفاقت تفاقتا تدريجيا مفاجئا بحيث أصبحت الأوضاع الراهنة في الصومال
تشكل في نهاية المطاف إهانة لكرامة المجتمع الدولي وضميره .

لقد كان المجلس واثقا بأن من الممكن العمل بأسلوب تقليدي . ولم يكن هذا هو الحال ، ولا يمكننا أن نختلف بعد الآن بشأن رأي الأمين العام بأنه لا توجد سلطة وطنية في الصومال . لقد وصلنا الى نقطة حرجية في عملية تاريخية تتسم بتدخل خارجي بكل أنواعه وبصراعات بين الأشقاء ، لم تحرم الشعب الصومالي من حقه في السلم والتنمية فحسب ، ولكن ، كما سمعنا اليوم ، حرمته بطريقة عملية من حقه في الحياة .

إن الصومال ، وهي أمة في القرن الأفريقي لأكثر من ١٠٠٠ عام - لم تمر أبدا بظروف مثل الظروف التي مرت بها خلال السنوات القليلة الماضية . إن المأساة نتيجة عقدين من الدكتاتورية والحرب الأهلية اللتين أدبتا الى انهيار كل البنيات المهنية والسياسية والى العصبية القبلية والتخريب المتعمد الجامح .

في السبعينات ، وقد يبدو هذا أمرا لا يصدق ، كانت لهذا البلد المقفر أكبر قوة عسكرية مزودة بالمصفحات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ومع هذا كان في هذه الفترة حوالي ٥ ملايين صومالي مهددين بالمجاعة . وقبل اكتشاف أمريكا بمائتي عام كانت مقديشو ، التي هي أنقاض اليوم ، واحدا من المراكز التجارية الرئيسية في ذلك الجزء من افريقيا . كان لها نظام حكم وعدالة محل تقدير في جميع أنحاء المنطقة .

لم يحدث مطلقا أن واجه المجتمع الدولي مثل هذه المعضلة السياسية والاخلاقية . وبلادي لا يساورها شك في أن الحالة تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية . إن كل قيم ومقاصد منظماتنا كانت ستكون بغير أساس لو لم تتخذ هذا القرار . إن القرار يرمي الى الوفاء بحاجة ملحة : تهيئة الظروف الضرورية لإيصال المساعدة الانسانية في جميع أنحاء الصومال . وهذه ليست مهمة سهلة ، وكما أوضحت تجربة أخيرة ، ليست دون مخاطر .

وفنزويلا ، إذ تؤيد هذا الهدف تأييدا تاما ، تود أن تقدم تحية خالصة الى الحكومات التي ستجعل قواتها الوطنية ومواردها متاحة بسخاء لتحقيق هذا الهدف النبيل ، وبخاصة حكومة الولايات المتحدة التي اتخذت زمام المبادرة في هذا المجال .

وبعد أن وصلنا الى هذه المرحلة ، تؤكد بلادي مجددا رأيها بأن الازمة في الصومال لن تحل بأسلوب مستقر ونهائي إلا اذا اعترفت بتلك الامة ، التي لها ظروف إثنية ودينية وثقافية خاصة ، بالحاجة الى التصالح وكما يقضي القرار ، سيواصل المجتمع الدولي ، عن طريق الامين العام ، بذل الجهود للمساعدة على تحقيق تسوية سياسية .

إن مستقبل الصومال يتصل اتصالا وثيقا بالظروف السياسية لبلدان ما يسمى بالقرن الافريقي ، ومن ثم ، فإن البحث عن آلية لإحلال استقرار اقليمي يجب أن يسود تفكيرنا ونحن نعمل مستقبلا . إن المجتمع الدولي لن يستطيع بعد الآن أن يراقب بغير استجابة موت الشعب الصومالي البطيء . وبفضل حساسية واهتمام وسائط الاتصال العالمية ألفت محنة الشعب الصومالي دائما بثقلها الشديد على ضمير البشرية التي تتصرف اليوم من خلال مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي بأن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن ، وانني أعرف أنكم ستوجهون مداولاتنا بطريقة كفؤة وفعالة .

أود أيضا أن أشكر السفير إردوس ممثل هنغاريا لتوجيهه لنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المتخيم بالأعمال .

إن اليابان تشعر بقلق عميق بشأن الحالة المروعة في الصومال . إن الجهود الدولية لإيصال المساعدة الانسانية الى الشعب المحتاج تعوق وتتعرض لهجمات متكررة . وعملية الامم المتحدة في الصومال لم تتمكن من العمل بشكل فعال . والحالة تتطلب اتخاذ اجراء عاجل وفعال لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الانسانية في الصومال .

في هذه الظروف ، ترحب اليابان بمبادرة الولايات المتحدة بمواجهة هذا التحدي وتحثيها ، ونحن نؤيد العملية الجديدة المتعهد بها في القرار الذي اتخذتوا . ومن

المهم المحافظة على تعاون وتنسيق وشيقين بين الأمم المتحدة والعملية العسكرية الجديدة وأن يظل مجلس الأمن على علم تام بتنفيذ القرار .

إن القرار ينص على أن :

"شعب الصومال يتحمل المسؤولية الإنسانية عن تحقيق المصالحة الوطنية

وتعميره بلده" (الفقرة الخامسة عشر من الديباجة)

إن المجتمع الدولي على استعداد للمساعدة . وقد أسهمت اليابان في أنشطة

المساعدة الإنسانية في الصومال وستواصل الإسهام في ذلك .

ولكن يجب أن أقول أن مختلف الأطراف في الصومال . مختلف الجماعات ، ومختلف

الطوائف وشعب الصومال - هي التي سيكون عليها في نهاية المطاف أن تساعد نفسها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد بن جلون تويمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن أقدم أحر تهانئي اليكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس

الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . ونحن ، إذ نعلم مواهبكم الشخصية وقدرتكم

الدبلوماسية وإحساسكم بالواجب ، مقتنعون بأن مجلس الأمن - تحت رئاستكم - سيضطلع

على نحو فعال بالمهام الصعبة الهامة المعروضة عليه هذا الشهر . وبوسعكم أن

تتأكدوا من تعاون وفد بلادي الكامل .

أود أيضاً أن أشكر السفير إردوس ممثل هنغاريا على أسلوبه الفعال الماهر

الذي أدار به أعمال المجلس الشهر الماضي .

إن بلادي تتابع بقلق بالغ الحالة المستمرة التدهور في الصومال والعنف

المستمر الذي يغذيه القادة العسكريون المتمردون . وهذا يفرض تهديدا حقيقيا على

القرن الأفريقي ، وهي منطقة تعاني بالفعل من المجاعة والحروب الأهلية والتدفق

الجماعي للاجئين ، ومن ثم فإنه يفرض تهديدا على السلم والأمن الدوليين أيضا .

في هذه الحالة التي لم يسبق له مثيل ، أصبح مجلس الأمن الامل الوحيد لإنقاذ الآلاف من كبار السن والنساء والأطفال الذين من الصعب وصف معاناتهم اليومية ، إلا أن الصورة المروعة التي نتلقاها كل يوم لهذه المأساة أيقظت الضمير العالمي . إن المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة بشكل خاص ، بذلا بالفعل جهودا داعمة لتخفيف معاناة السكان الصوماليين . إلا أن الحالة المساوية للغاية في ذلك البلد الشقيق تتطلب عملا سريعا قويا يتناسب مع الحالة المشؤومة في ذلك البلد . ولذلك ، فإن مملكة المغرب لا يسعها إلا أن ترحب برغبة مجلسنا الثابتة في العمل دون مزيد من التأخير على إنهاء الفوضى وتهيئة ظروف الأمن الضرورية لإيصال المساعدة الانسانية الى السكان المتأثرين في جميع أنحاء الصومال .

ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام لتحليله الواضح والهام للمأساة الصومالية ، وهو ممتن أيضا لأن الخيارات المقترحة في رسالته المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى مجلس الأمن أشارت مناقشة جادة ومسؤولة ترمي الى ضمان العمل السريع الفعال .

إن النهج المبتكر الذي اتبعه الأمين العام يستحق تأييدنا الكامل . فالحالة الاستثنائية تقتضي ردا استثنائيا . وليس هناك بديل من البدء بعملية واسعة النطاق في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية اصلاح وضع يزداد سوءا كل يوم ، وهو وضع يتسم بالرعب والابتزاز واعمال العصابات والتدمير .

ان هذا الاجراء ، الذي يهدف في المقام الاول الى حماية المساعدة الانسانية ، يجب ان يمهد الطريق في الوقت ذاته امام المصالحة الوطنية في الصومال وان يفتح المجال لبذل جهد دولي لاعادة بناء ذلك البلد . ولهذا السبب ، إن العملية التي اذنّا بها للتو لا يمكن الاضطلاع بها الا على أساس مخصص ، فلا ينبغي ان تقلل من الدور الحميد الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في الصومال ، التي لا يزال عليها ان تحقق الاهداف التي حددها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة .

وفي الوقت الذي نحن فيه على وشك انشاء القوة الجديدة ، دعونا لاننسئ ان نشيد بشجاعة وتضحيات كل موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية في الميدان ، وان نؤكد على الحاجة المطلقة إلى توفير الحماية الكافية لهم بكل الوسائل ليتمكنوا من الاضطلاع بمهمتهم النبيلة في الظروف السليمة .

ان مجلس الأمن ، ان يؤذن بهذه العملية العاجلة والاستثنائية ، يستجيب لتوقعات المجتمع الدولي كله ، ولاسيما المجتمعات العربية والافريقية والاسلامية ، التي ينتمي بلدي اليها .

لقد صوت وفد بلادي دون تردد لصالح القرار ٧٩٤ (١٩٩٣) ، الذي يعبر عن شواغلنا ويؤذن بالاجراء اللازم الذي تؤيده بلادي بالكامل . ولهذا السبب انتهز هذه الفرصة لاعلن ان مملكة المغرب قررت القيام بدور نشط في هذه العملية .

وفي الختام ، نعرب عن أملنا في ان يضمن المجلس التنفيذ الفوري لهذا القرار لنتمكن من مواجهة هذا التحدي القائم امامنا بقوة ونشاط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد إردوس (هنگاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

لما كنت قد شغلت مقعدكم في الشهر الماضي فأنني أدرك بالكامل مدى اعتماد نجاح الرئاسة على تعاون جميع أعضاء المجلس . وبالتالي ، فأنني من جهتي لا أود ان اهنئكم على توليك رئاسة المجلس فحسب بل أيضا ان أوكد لكم على تعاون وفد بلادي الكامل خلال فترة رئاستكم .

مابرح المجتمع الدولي بأسره يتابع في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد جهود الأمم المتحدة ومبادراتها من أجل معالجة الوضع الخطير للغاية والاستثنائي السائد حاليا في الصومال . واليوم أدى هذا الاجراء الدولي ، الذي يرجع فضله في جملة أمور الى العروض الهامة التي قدمها عدد من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، الى اتخاذ القرار ٧٩٤ (١٩٩٣) الذي يمكن اعتباره ، عن حق ، قرارا ذا أهمية جوهرية في حياة الأمم المتحدة ، اذ انه يفتح المجال امام عمل مشترك وعازم ومبتكر يمكن بموجبه إنهاء شقاء شعب بأكمله والاطار التي تهدده بالغناء .

لقد أثبت مجلس الأمن اليوم ان بإمكانه وبمقدوره ان يتكيف مع حقائق العالم المعاصر وان ينطلق بعملية دولية تسمح بتنفيذ أعمال انسانية واسعة النطاق واستثنائية . وباتخاذ هذا القرار ، يمكن للأمم المتحدة ان تفخر بعمل قد يكون مصدر الهام وارشاد في المستقبل أيضا .

وعلى ضوء العملية التي سنشرع بها في الصومال ، يبدو لنا انه سيكون من الأصعب ، تجاه الرأي العام العالمي ، ان يتفادى المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته ازاء التحديات التي تندلع في بؤر الازمات الخطيرة كالأزمة التي تواصل تمزيق الصومال . ويسرنا ان هذا النوع الجديد من الاجراءات قد جرى تخطيطه وصياغته بطريقة تربطه بصلة حيوية بمنظمتنا العالمية . كما انه يوضح الشوط الذي قطعتة الأمم المتحدة منذ اتخاذ القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بشأن أزمة الخليج . فالشوط الذي قطعناه يعبر ببلاغة عن الدور الأكثر فعالية ودينامية الذي يمكن للأمم المتحدة ان تقوم به في تهيئة بيئة دولية جديدة .

ومما له أهمية خاصة ان العمل الدولي في الصومال ينبغي الا يتوقف عند تحقيق الهدف المباشر ، وهو ضمان اكمال المساعدة الانسانية للسكان المدنيين . فهذا العمل يجب ان تواكبه وتتبعه دون تأخير جهود لاقامة الظروف التي يمكن ان تكفل لا بقاء الشعب الصومالي فحسب بل ايضا اصلاح ذلك البلد وتعميره السياسي وقيام الصوماليين انفسهم باعادة الحياة الطبيعية في تلك الدولة العضو في الأمم المتحدة .

ان هذه المنظمة العالمية ، تمشيا مع مقاصدها ومبادئها ، ملزمة بأن تشارك على نحو كامل في هذا المسعى الصعب وان تقدم كامل مساعدتها لتسوية المشاكل الملحة التي تواصل تمزيق الصومال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل هنجاريا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل الهند .

تشكل الصومال اليوم تحديا فريدا للمجتمع الدولي ، ناجما عن مجموعة من العوامل . ان القتال المدمر بين العشائر وجماعاتها ، الذي يزيده من تعقده توفر السلاح بسهولة في ايدي مجموعات غير نظامية ، يحول الصومال الى بلد دون حكومة . وان مأساة الشعب الصومالي تزداد تفاقمها ، كما أشار الأمين العام في رسالته المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، لعدم تعاون مختلف الجماعات مع عملية الأمم المتحدة في الصومال ، ولعمليات الإكراه والابتزاز والسلب التي تتعرض لها جهود الاغاثة الدولية . وان الاعتداءات المتكررة على أفراد ومعدات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الفوشية زادت من تدهور الوضع . وان وزير الدولة للشؤون الخارجية في بلادي ، السيد ادواردو فاليرو ، الذي زار الصومال في منتصف عام ١٩٩٢ ، شاهد بنفسه خطورة المأساة التي تصيب الصومال اليوم .

وان القرار ٧٩٤ (١٩٩٢) ، الذي اتخذناه للتو ، يسلم بالطابع الفريد لازمة الصومالية . وتتطلب الحالة الآخذة في التدهور والمعقدة وغير العادية ، مع عدم وجود حكومة مهيمنة ، ردا فوريا واستثنائيا من المجتمع الدولي . وان الأمين العام ،

بادراك تام لمسؤولياته ، ابلغ المجلس برأيه المدروس بان من الصعب للغاية ان تحقق عملية الأمم المتحدة في الصومال في ظل ولايتها الحالية الاهداف التي وافق عليها المجلس . وقد أوصى انه اصبح من الضروري الآن اعادة النظر في الفرضيات والمبادئ الأساسية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة . وقد أيد جميع اعضاء المجلس وجهة نظره تأييدا كاملا .

وقدم الأمين العام خمسة خيارات مدروسة لمسار العمل في المستقبل . واتساقا مع الموقف الذي اعرّب عنه وقد الهند في الكثير من المناسبات في هذا المجلس ، يفضل وقد بلادي الخيار الخامس ، اي القيام بعملية انفاذ على نطاق البلد كله في الصومال بغية تهيئة الظروف التي يمكن فيها ايصال المؤن الفوشية بفعالية الى من يحتاجونها ، عملية تجري تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها .

وقد أخذنا علما بوجهة نظر الأمين العام بأنه في تلك الحالة ستكون هناك حاجة إلى تعزيز الأمانة العامة لممارسة القيادة والتوجيه بشكل فعال . ويعتقد وفدي أنه يمكن إذا توفرت الإرادة السياسية أن تنفذ هذه الترتيبات دون صعوبة كبيرة . لهذا ، وفي ضوء المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة ، التي تقدمت بعرض سخّي للمساهمة بدرجة كبيرة في هذا الجهد ، كذلك نعترف بمساهمة فرنسا والمغرب اليوم ، كان وفدي يفضل ترتيبا تحتفظ فيه الأمم المتحدة بقيادة وتوجيه سياسيين فعالين مع إبقاء المرونة الكافية للدول المساهمة بقوات تحتفظ بالسلطة التشغيلية الذاتية في الميدان التي طلبتها والتي نتفهمها في ظل الظروف الحالية . ومما يسعدنا أن وجهات نظر أعضاء عدم الانحياز في المجلس حول هذه النقطة الهامة قد روعيت إلى حد كبير في القرار . وبالتالي ، فإن صياغة الفقرات ١٠ و ١٢ و ١٩ من القرار تقترب من هذا الموقف على نحو أفضل من صياغتها في النص الأول للمشروع . ويمكن لوفدي أن يوافق على القرار ، لا سيما إذ يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة والضرورة للقيام بإجراء عاجل وحاسم .

لكن الإجراء الحالي ينبغي ألا يمثل سابقة في المستقبل . ونتوقع أنه إذا ما شارت حالات في المستقبل تتطلب إجراء بموجب الفصل السابع ، فإن هذا يجب أن يتم في اتساق كامل مع أحكام الميثاق ومع روح تقرير الأمين العام "خطة للسلام" . وينبغي أيضا أن يكون متسقا ، كما توضح رسالة الأمين العام ، مع التوسيع الأخير لدور المنظمة في صيانة السلم والأمن الدوليين وتطورها طويل الأمد كنظام فعال للأمن الجماعي . إن الأمم المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة يمكنها أن تضطلع بهذه المسؤولية بالتأكيد ، وأملنا أن تبلور الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة والثقة اللازمة في المنظمة حتى يمكنها أن تسهم وأن تشارك في عمليات الأمم المتحدة الشاملة .

إن القرار ٧٩٤ (١٩٩٣) يمثل جانبا ملحا واحدا فقط من جهود المجتمع الدولي في الصومال . وبالتوازي مع ذلك ، وكما أوضح الأمين العام ، ينبغي أيضا اتخاذ إجراء

لتميز المصالحة الوطنية حتى نزيل العوامل الأساسية التي أدت إلى حالة الطوارئ الإنسانية . إن العملية الحالية ، التي حُددت معالمها بدقة هي لتهيئ الطريق إلى العودة إلى جهود صون السلم والمصالحة والتمهيد في المستقبل .

أمام الأمم المتحدة مهام كبيرة . ويأمل وفدي أن تقدم جميع الفصائل في الصومال تعاونها مع جهود الأمين العام وممثلها الخاص ، لصالح البلد ، الذي هو ، في التحليل النهائي بلدهم . ولن يغفر لهم التاريخ - ولا الشعب الصومالي بالتأكيد - إن لم يفتنوا الفرصة الراهنة .

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس .

ليست هناك أسماء أخرى على قائمة المتكلمين . بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسبقني مجلس الأمن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥